

يجب على الأمم المتحدة أن تعوض عن تقاعسها عن التحقيق في قضايا مفقودي كوسوفو

قالت منظمة العفو الدولية في معرض تقرير نشرته اليوم أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) قد انفردت بتقاعسها عن التحقيق في اختطاف وقتل صرب كوسوفو في أعقاب النزاع المسلح الذي دار هناك ما بين عامي 1998 و1999.

ويأتي صدور تقرير المنظمة عشية النقاشات التي يجريها مجلس الأمن بشأن كوسوفو يوم 29 أغسطس/ آب الجاري.

وفي معرض تعليقه على الموضوع، قال الخبير في شؤون كوسوفو بمنظمة العفو الدولية، سيان جونز: "إن تقاعس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن التحقيق فيما يشكل هجوماً واسع النطاق شُن على نحو منتظم ضد السكان المدنيين، وما رافق ذلك على الأرجح من ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، قد ساهم في خلق مناخ يسوده الإفلات من العقاب في كوسوفو".

وأردف جونز قائلاً: "ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم. وعليه، فيجب التحقيق في تلك الجرائم وإنصاف عائلات المختطفين والقتلى وتعويضهم. ولا ينبغي أن يُسمح للأمم المتحدة بالتهرب من مسؤولياتها لفترة أطول".

وفي تقريرها المعنون "كوسوفو: إرث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو: تقاعسٌ عن تحقيق العدالة وتعويض أقارب المختطفين"، تكشف منظمة العفو الدولية تفاصيل تقاعس بعثة الأمم المتحدة المذكورة عن التحقيق في عمليات الاختطاف والقتل العمد التي وقعت، وذلك على الرغم من قيام مجلس الأمن بتكليف تلك البعثة بمهام حماية حقوق الإنسان في كوسوفو.

ويستند التقرير إلى النتائج الأولية التي خلص إليها الفريق الاستشاري المعني بحقوق الإنسان الذي شكلته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية استلام الشكاوى والبلاغات من الذين يرون أن حقوقهم قد تعرضت للافتئات عليها من لدن البعثة ذاتها. ولقد استلم الفريق الاستشاري حوالي 150 شكوى من أقارب المفقودين – وغالبيتهم من صرب كوسوفو الذين يُعتقد أنهم تعرضوا للاختطاف على أيدي عناصر جيش تحرير كوسوفو. وجاء في كل شكوى من الشكاوى المقدمة إلى الفريق ما يفيد بتقاعس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عن التحقيق في اختطاف أقارب المشتكين ومن ثم قتلهم بعد ذلك.

وفي عدد من القضايا، خلص الفريق الاستشاري إلى أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لم تكن قادرة على إبراز أدلة تفيد بفتح أية تحقيقات في الموضوع، فيما يظهر بالنسبة لبعض القضايا الأخرى أن الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد تخلت عن القيام بالتحقيق بعد تسليم جثة الضحية إلى أقاربها. كما ظهر أن شرطة البعثة لم تكن على علم في إحدى الحالات بالعثور على جثتي زوج سيدة وابنها، وأنهما قد أُعيدتا إلى الأسرة لمواراتهما الثرى.

وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها الفريق الاستشاري والتوصيات التي رفعها بهذا الخصوص، فلا يظهر أن أية تدابير أخرى قد اتُخذت من لدن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل إنصاف أقارب الضحايا وتعويضهم.

وعلى الرغم من أن التقرير يركز على عمليات اختطاف صرب كوسوفو على أيدي عناصر جيش تحرير كوسوفو حسب ما زُعم، فلقد قادت الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية إلى نتائج مشابهة لتلك الواردة في التقرير فيما يتعلق بتقاعس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن التحقيق في حالات الإخفاء القسري التي طالت أفراد القومية الألبانية على أيدي عناصر القوات الصربية.

واعتباراً من عامي 1999 و2000، دأبت منظمة العفو الدولية على رصد ومراقبة التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عدد من القضايا ذات الأهمية الرمزية والمتعلقة بحالات الإخفاء القسري والاختطاف. ففي خمسي من تلك القضايا التي تتضمن اختفاء 27 من أفراد القومية الألبانية قسراً، لمّا يتم حتى الساعة جلب أي شخص للمثول أمام العدالة. وفي 10 قضايا أخرى تشمل اختطاف 13 شخصاً من الصرب وطائفة الروما، لم تتم مقاضاة سوى واحد من الجناة فقط، غير أن ذلك قد تمّ من خلال السلطات الصربية وليس من خلال بعثة الأمم المتحدة.

وطوال ما يقرب من عقد من الزمان بعد انتهاء النزاع المسلح، فلقد تقاعس موظفو الشرطة والإدعاء التابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عن المسارعة في فتح تحقيقات فعالة ومستقلة ومحايدة ووافية في العديد من التقارير الواردة والتي تبلغ عن حالات اختفاء قسري واختطاف. وبالمحصلة، فلم تتم مقاضاة سوى القلة القليلة من المشتبه بمسؤوليتهم جنائياً عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الدولية أو المحلية.

ويضيف جونز قائلاً: "لقد مرت سنواتٌ ولا زال مصير غالبية المفقودين من طرفي النزاع ينتظر البت فيه، وما انفكت عائلات الضحايا تنتظر دون كلل تحقيق العدالة. وأما القضايا التي نظر الفريق الاستشاري بها حتى تاريخه، فتُظهر كيف تُرك مصير ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مؤرجحاً دون حسم جراء غياب الإرادة ضمن منظومة عمل الأمم المتحدة والتي ينبغي أن تهدف إلى تعويضهم وتزويدهم بغير ذلك من وسائل الانتصاف".

ويذكر أن تفويض بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بمسؤوليات الاضطلاع بمهام أجهزة الشرطة والعدالة قد انتهى بتاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول من عام 2008، وذلك عندما جرى إنابة هذه المهام ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (EULEX) وتفويضها القيام بمهام شَرطية وقضائية وأخرى مرتبطة بالإدعاء. ويتضمن ذلك أيضاً مسؤولية إجراء التحقيق في الجرائم الخطيرة، وخصوصاً الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، ومقاضاة مرتكبيها. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد ورثت 1187 قضية تتضمن جرائم حرب تقاعست نظيرتها التابعة للأمم المتحدة عن التحقيق فيها.

واختتم جونز تعليقه قائلاً: "وبما أن المسؤولية ملقاة الآن على عاتق بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو كي تقوم بإجراء تحقيقات في قضايا الاختطاف والقتل العمد التي وقعت بعد انتهاء الحرب هناك، فيجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن توفر الأموال الكافية لتعويض أقارب المفقودين بالشكل الكافي والفعال عن الأضرار المعنوية والألم والمعاناة التي مروا بها، وذلك بما يتسق والقانون والمعايير الدولية المرعية في هذا الإطار".

ومؤكداً في الختام على أنه "يجب حل المشاكل التي خلفها النزاع في كوسوفو – حيث يشمل ذلك الإرث ضرورة حسم مصير المفقودين المنحدرين من جميع قوميات كوسوفو، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتوفير التعويضات. و فقط حينما يتحقق ذلك كله، يمكن للنزاع السابق خلفه أن تتدمل، وللجراح أن تلتئم".

